# تطور الحركة النقابية العمالية المغربية

ميشال فواران

حين تم ادخال مياكل الاقتصاد الرأسمالي في المغرب من طرف الاستعمار، فان هذا الاخير قد استحود في نفس الوقت على كل القطاعات الاقتصادية الحيوية للبلاد .

ومن بين النشاطات الاقتصادية للاستعمار، كانت بلا شك الصناعة المعدنية، أكثرها أهمية وربحا للرأسمالية الاوروبية . فمنذ بداية هذا القرن، استولت المجموعات المالية البلجيكية والامريكية وبشكل خاص الفرنسية، على الثروات المتعددة للتراب المغربي . وبموازاة ذلك، اهتم الرأسمال الاجنبي بالصناعات التحويلية ذات الربح السريع، والمعفاة من كل كلفة، والتي تخدم الاهداف الاقتصادية العاجلة .

ان هذا النشاط الاقتصادى السريع الفائدة، لم يكن ممكنا دون الاستخدام الكثيف ليد عاملة محلية تخضع للشروط القاسية للعمل . اذ أن تشريع العمل الذى سنّه الاستعماريون لعمال الدول الاستعمارية، لم يأخذ في الحسبان وضعية العمال المغاربة الخاضعين لتعسف واستغلال أرباب العمل .

بيد أنه، في المناجم، وأغلب القطاعات الاخرى، فان محاور عمالية مغربية بدأت تتكون وتشارك شيئا فشيئا في العمل النقابي، في حين أن استلام السلطة من طرف الجبهة الشعبية في فرنسا، والنضالات التي خاضتها الطبقة العاملة الفرنسية في تلك الفترة، خلقا مناخا ساعد على تقوية النضال النقابي في المغرب .

● في ديسمبر ١٩٣٦ صدر قانون تم بموجبه منح حق التنظيم النقابي لعمال الدول الاستعمارية فقط. ومنع العمال المغاربة من الانتساب الى نقابة فرنسية .

منذ ذلك الوقت بدأت الحركة الوطنية تدفع في اتجاه تكوين نقابات سرية، هذه المبادرة التي ردّ عليها أرباب العمل والاقامة العامة بالقمع والتسريح الجماعي للعمال .

حزب الاستقلال، الحزب الرئيسي كان قد منع على أعضائه الانتساب الى منظمات النقابة الفرنسية : الكونفدرالية العامة للشغل (السي، جي، تي) التـي كانت قد تم حظرها سنة ١٩٤٠، وأعيد



تكوينها سنة ١٩٤٣.

● وفي سنة ١٩٤٣، تم توحيد كل هذه المنظمات داخل اطار واحد: "الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية في المغرب" الذى انخرط فيه العمال المغاربة رغم المنع الصادر عن القوانين الاستعمارية.

وسيعرف الاتحاد العمالي المذكور توسعا مهما في صفوفه عندما أعطى حزب الاستقلال، سنة ١٩٤٨، توجيهاته لاعضائه وأنصاره بالانخراط في هذا الاطار النقابي، الذى ارتفع عدد أعضائه من ٣٠٠٠٠ سنة ١٩٤٥ الى ١٠٠٠٠٠ سنة ١٩٤٨، وأغلبيتهم الساحقة من المغاربة (٤/٥).

● خلال المؤتمر السادس للنقابة سنة ١٩٥٠، صدرت ملتمسات تدين الاستعمار بشكل واضح، وترفض الحماية. وابتداءا من سنة ١٩٥٣، شارك العمال في الكفاح المسلح في المراكز الحضرية.

● عشية الاستقلال وفي ظروف شبه سرية، وبالتحديد في ٢٠ مارس ١٩٥٥ تأسس "الاتحاد المغربي للشغل"، النقابة التي أطرت الطبقة العاملة المغربية في كافة القطاعات الاقتصادية، والتي اصبحت لها في نهاية ١٩٥٩، ٢٤ فيدرالية هامة معززة بالشبيبة العمالية المغربية التي تأسست بدورها في سنة ١٩٥٧.

● خلال فترة حكومة عبدالله ابراهيم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، فرضت النقابة العديد من مطالبها. غير أن مشاركة اليسار في الحكومة في ظروف صعبة، كانت السبب الرئيسي لازمة الاتحاد المغربي للشغل.

ان المكاسب التي حققها الاتحاد المغربي للشغل في تلك المرحلة، عوض أن تستعمل لشحذ وتجذير الوعي الطبقي لدى العمال، عملت بالعكس، على تغطية طبيعة النظام.

● في مارس ١٩٦٠، استطاع حزب الاستقلال تكوين نقابة عمالية أخرى: "الاتحاد العام للشغالين المغاربة"، ورغم قلة أهمية هذه النقابة، الا أنها لعبت وتلعب دورا سلبيا بتسريبها للتحاليل الرجعية البورجوازية في صفوف الطبقة العاملة. في نفس السنة، وفي شهر ماى أقيلت حكومة عبدالله ابراهيم التي علّق عليها العمال ومجموع الجماهير الشعبية آمالهم...

● وفي الوقت الذى تجلت فيه سياسة النظام التابعة للاستعمار الجديد باكثر وضوح، سلكت قيادة الاتحاد المغربي للشغل، سلوك التخادل والتراجع حينما وجهت ندائها للعمال للنضال من "أجل الخبز" والابتعاد عن الامور السياسية.

أيضا، في بداية الستينات، حينما تعرض اليسار المغربي للقمع، أقرت قيادة الاتحاد المغربي للشغل اختيارها النهائي عندما جمّدت اضرابات هامة، وفضلت الغياب التام خلال أحداث مارس ١٩٦٥.

بالفعل، فان المحجوب بن الصديق، صانع هذه السياسة، والذى يوجد على رأس النقابة، يمارس سلطة مطلقة عن طريق جهاز مكوّن من رجال يخضعون له، عملوا على خنق كل ديموقراطية داخلية، ثم على قمع كل العناصر المعارضة.

لذلك، شهدت النقابة تقليصا كبيرا في حجم المنتسبين لها. فبعد أن كان عدد أعضائها ٦٠٠٠٠٠ سنة ١٩٦١، أصبح هذا العدد سنة ١٩٧٤ أقل من ٢٥٠٠٠.

أمام هذا الوقع المشار اليه، أصبح يتعلق الامر بالنسبة للطبقة العاملة المغربية، وبالدرجة الاولى، كسر هذا الطوق واستعادة التقاليد النضالية التي هي تقاليدها.

● سنة ١٩٧٧، ظهرت عدة نقابات وطنية في مختلف القطاعات (الفوسفاط، السكك الحديدية، الصحة) وتكوّنت نقابات أخرى خلال ١٩٧٨ و١٩٧٩ (التبغ، المخابز ...الخ). وتوّج هذا المسلسل بالحدث الهام والذى تجلى في تأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل التي مثلت خاتمة سيرورة نضالية طويلة للمناضلين النقابيين داخل اطار الاتحاد المغربي للشغل. والذين اختاروا تكريس كل مجهوداتهم للدفاع الحقيقي عن العمال بدل انهاك طاقاتهم في صراعات داخلية غير مجدية ضد البيروقراطية المتواطئة مع النظام.

# نضالات وقمع

ان مختلف النضالات التي قادتها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل منذ تأسيسها في كل أنحاء البلاد، والتي شملت كافة قطاعات النشاط الاقتصادى، ان هذه النضالات وضعت عمليا حدّا لما أسماه النظام بـ"السلم الاجتماعي".

ان حركة الاضرابات الواسعة هذه زعزعت النظام وأجبرته على كشف طبيعته الحقيقية وحدود "ديموقراطيته"، ملتجئا لاسلوب قمع العمال الذين يناضلون للدفاع عن مطالبهم وتحسين ظروف حياتهم وعملهم. وبلغ القمع الشرس أوجه خلال اضراب يومي ١٠ — ١١ أبريل ١٩٧٩ في قطاعي التعليم والصحة العمومية.

وقد سبق هذه الاضرابات تعبئة الجهاز القمعي، وبدئه في الحركة لصرف العمال عن متابعة الاضراب. الا أن الاضرابات نجحت نجاحا تاما.

وهكذا تم اعتقال أزيد من ٢٥٠٠ عامل مع تفتيش بيوتهم. وتعرض بعض المناضلين النقابيين للضرب والجلد، وآخرين حلقت رؤوسهم... كما تم طرد أزيد من ألف من العمال والمعلمين والاساتذة والموظفين، وقدم مئات من المناضلين النقابيين الى المحاكم بحجة شن الاضراب وصدرت في حقهم أحكام بالسجن وبدفع غرامات. أما تلاميذ المدارس الذين تظاهروا تأييدا للنقابيين فلقد تم اعتقالهم وتعذيب البعض منهم.

ان القمع يشمل كل مواطن يطالب بحقوقه سواء منها النقابية أو السياسية، بما فيهم المنتخبين في البلديات. ما هي جريمتهم؟ المشاركة في الاضراب أو مساندة المضربين... من بين الضحايا

**الشاب محمد كرينة. يقول بهذا الصدد "الكتاب الابيض" الذى أصدرته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (دار النشر المغربية ١٩٧٩) :**

"محمد كرينة، ككل مناضل في الشبيبة الاتحادية، شارك مشاركة فعالة في الاضراب الوطني للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ٣٠ مارس ١٩٧٩ الذى شنته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل. هذه المشاركة التي استشهد على اثرها.

لقد بدأت أجهزة القمع في البحث عنه يوم ٥ أبريل ١٩٧٩، واعتقلت أخته الصغرى وعذبتها بوحشية لكي تسلمه الى الشرطة. بعد أيام، اختطف محمد كرينة من القسم الداخلي لثانوية الخوارزمي، وسلّم لجهاز التعذيب في أكادير. وخلال أيام أشبعه جلادوه بالضرب الوحشي حتى شلّ. قدّم الى قاضي التحقيق في حالة يرثى لها. ثم أدخل الى السجن، وازدادت حالته الصحية تدهورا. تابعت سلطات السجن رفضها لعلاجه. أحد رفاقه في السجن هو الذى حمله على أكتافه لايصاله الى قاعة المحكمة. حكم عليه بأربعة أشهر سجنا. استشهد يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٩".

**يوم ٨ ماى، مناضل آخر: مصطفى قصطل، الكاتب العام لفرع النقابة الوطنية للتعليم بأبي الجعد، ينتحر احتجاجا ضد المساس بالحريات النقابية والديموقراطية.**

**في قطاع الصحة العمومية، تم اعتقال ٥٤ عاملا وموظفا، قدم ٢٦ من بينهم أمام المحاكم، كما فصل ٩٩ مستخدما في الصحة عن عملهم، وأوقف ٧٩ آخرين.**

**في قطاع التعليم كانت الحصيلة أثقل: اعتقال ٢٠٤ معلم وأستاذ وتقديمهم للمحاكمة. اعتقال ٣٠٨ أطلق سراحهم فيما بعد. على اثر هذه الحملة القمعية تم أيضا فصل ٧٠٨ من وظائفهم.**

**وهكذا وجدت مئات العائلات نفسها مجردة من كل شيء ومهددة في قوتها اليومي، وهي اليوم تستمر في مجابهة هذه الظروف القاسية، بفضل العمل التضامني المنظم من طرف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، لكن هذه المساعدة تظل في محدوديتها غير كافية.**

**ما هي الاسباب الحقيقية لحركة الاضرابات هذه، والتي يصنّفها النظام على أنها "سياسية"؟ تجيب الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عن هذا السوءال، قائلة:**

"ان نهج السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية اللاشعبية في اطار "الليبيرالية"، بدون مراقبة وبدون معاقبة الرشوة والاستغلال المطلقي العنان، توءدى اليوم الى الظلم الاجتماعي. (...) وباعتراف الجميع، بما فيهم المسوءولين الحكوميين، فان هذه السياسة تعكس نفسها في تقهقر الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقوية الفوارق الطبقية. بعض الموءشرات المستمدة من الاحصائيات الرسمية نفسها، تبيّن بوضوح خطورة الوضعية. والتمسك بنفس السياسة أصبحت نتائجه لا تطاق:

ـ البطالة (والبطالة المقنعة) تمسّ مليوني مواطن، أى ما يقرب من ٥٠٪ من المنتجين.

ـ في سنة ١٩٧١، ٥٪ من السكان المحظوظين تنفق لاستهلاكها ٨٣ مرة ما ينفقه ٥٪ من المسحوقين.

ـ الفارق بين الاجور المنخفضة والاجور المرتفعة تجاوز ١ على ٣٠٠، بينما نفس الفارق في بداية الستينات كان يقارب ١ على ٥٠ (المصادر من الكتاب الأبيض ـ دار النشر المغربية ١٩٧٩).

# النظام يخرق قوانينه

**يجب الاشارة هنا الى أن الدستور، القانون الاساسي للدولة المغربية، المنشور في الظهير ٠٦١ ـ ٧٢ ـ ١ بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٩٢ (١٠ مارس ١٩٧٢) يوضح في الفصل ١٤ بأن: "حق الاضراب يبقى مضمونا". لكن عدة مئات من المواطنين اعتقلوا وحوكموا وسجنوا لمجود أنهم قاموا باضراب. وهذه الممارسات تتناقض مع الدستور نفسه.**

**أما الفصل الخامس من القانون رقم ٢ ـ ٥٧ ـ ١٤٦٥ بتاريخ ١٥ رجب ١٣٧٧ (٥ ـ ٢ ـ ١٩٥٨)، فيعطي امكانية اصدار عقوبات خارجة عن الضمانات التأديبية في حالة توقف عن العمل في جو من عدم الانضباط وبدون تنظيم نقابي. والحال، أن اضراب ١٠ ـ ١١ أبريل قد تم في اطار مشروع ومعترف به كتنظيم نقابي يدافع عن الماصلح المادية والمعنوية للمنتسبين اليه.**

**يجب التذكير أيضا، بالفصلين الثالث والتاسع من الدستور: "الاحزاب السياسية، والتنظيمات النقابية، والمجالس العمومية، والغرف المهنية تتعاون في تنظيم وتمثيل المواطنين. ولا يمكن أن يوجد حزب واحد".. "الدستور يضمن للمواطنين: حرية التجول والاستقرار في كافة أنحاء المملكة، حرية الرأى، حرية التعبير بكل أشكالها وحرية التجمع، حرية تكوين الجمعيات، والانتساب الحر الى أية منظمة نقابية أو سياسية".**

**أمام عجزه على مواجهة الوضعية، التجأ النظام الى العنف، خارقا بشكل سافر القوانين الدستورية التي وضعها هو بنفسه. وبما أن الفصل الخامس ينص على: "أن كافة المغاربة متساوون أمام القانون" فان المطروح هو تطبيق هذا الفصل بدون تمييز...**

**ان اصرار الرجعية المغربية على التمادى في استعمال كل الوسائل لضرب الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ليحمل أكثر من دلالة، اذ أن الكونفدرالية هي بكل تأكيد بديل تنظيمي تاريخي في خدمة الطبقة العاملة، وليس مجرد "انشقاق أو تقسيم" كما يدعي البعض، كما أن النضالات الشجاعة التي خاضتها وتخوضها، تندرج في مسلسل اعادة هيكلة الحركة النقابية المغربية على أسس تقدمية ومناهضة للامبريالية.** ■